


مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٥٠

الثلاثاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ديجاميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرين
	الصين	السيد تسوي تيانكاي
	غابون	السيد إسونغيه
	غامبيا	السيد صلاح
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/17)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/17)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والرأس الأخضر وزمبابوي وموزامبيق وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونم "مبيدا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد لياو مونتيرو (الرأس الأخضر)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد سانتوس (موزامبيق)، والسيد أندجابا (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1998/17.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/62، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن استرعي الانتباه إلى الوثيقة S/1998/56، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

المتكلم الأول في قائمتي هو ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة.

السيد فان دونم "مبيدا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب لكم، بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا وباسمي شخصيا، عن التهنئة الحارة على توليكم رئاسة هذا المحفل الهام لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، ممثل كوستاريكا، السفير فرناندو بيروكال سوتو على عمله الناجح خلال الشهر المنصرم.

(تكلم بالانكليزية)

وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأحيي الأعضاء الجدد، وهم البرازيل وغابون وغامبيا وسلوفينيا والبحرين. ونحن واثقون من أنهم سيكونون محل الثقة التي أولتها إليها الدول الأعضاء للاضطلاع بالمهمة الصعبة، مهمة مساعدة المجتمع الدولي في التماس حلول للمشاكل التي تمس السلم والأمن الدوليين.

إذ ندخل العام الرابع لتنفيذ بروتوكول لوساكا، يمكننا أن نستنتج أن الانتقال من الحرب إلى السلم المستتب والدائم في أنغولا، على الرغم من كونه مهمة صعبة ومعقدة، يمثل في نهاية المطاف هدفا يمكن تحقيقه شريطة أن يتقيد جميع المعنيين في عملية السلام بالتزاماتهم تقيدا تاما وبحسن نية.

ولدينا أيضا من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الموقف الحازم والمتماسك من جانب المجتمع الدولي إجراء كافيا لصد جميع المحاولات الرامية إلى عكس اتجاه الطريق إلى السلام والاستقرار في أنغولا من خلال تحييد عملية السلام فيها عن اتجاهها. وإن اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٥ (١٩٩٧) يؤتي ثماره حيث أنه يؤثر تأثيرا إيجابيا على عملية السلام. وإن التأييد الكاسح الذي حظي به هذان القراران، من جانب الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي عموما على السواء، يعطي دليلا ملموسا على أن التدابير الواردة فيهما قادرة على إقناع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بالوفاء بالتزاماتها، مما يعجل بتنفيذ المهام المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا.

وإننا اليوم أقرب إلى تحقيق هذا الهدف أكثر من أي وقت مضى. فقد أقرت اللجنة المشتركة مؤخرا الجدول الزمني النهائي لتنفيذ بروتوكول لوساكا. ونريد أن نصدق

أن يونيتا ستتقيد هذه المرة تقيدا كاملا وغير مشروط، ضمن الإطار الزمني الجديد، بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها في اللجنة المشتركة. وهي تشمل، في جملة أمور، نزع أسلحة يونيتا بالكامل، وتطبيع إدارة الدولة في جميع المناطق التي لا تزال تحتلها يونيتا، وتنصيب قيادة يونيتا في العاصمة - لواندا - وتحول يونيتا إلى حزب سياسي حقيقي.

ومما لا يمكن انكاره أن عملية السلام أحرزت تقدما كبيرا وهاما. وبالتالي، انخفض خطر العودة إلى القتال انخفاضا كبيرا، ولا يزال المناخ العام للسلم النسبي سائدا. وإن روح المصالحة الوطنية والتسامح أخذت تترسخ بصورة تدريجية. وكل هذه المنجزات تبين بجلاء أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

وترحب الحكومة الأنغولية بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي طرأت على عملية السلام، وخاصة التقدم في تطبيع إدارة الدولة. ولكن لا ينبغي أن يشكل ذلك دافعا لأي تخفيف للضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي وهذا المجلس، بوجه خاص، على يونيتا. وإلا فإننا سنواجه خطر تأخيرات جديدة بل وانتكاسات جديدة. ولا بد أن تظل جميع قرارات مجلس الأمن وغيرها من القرارات قيد التنفيذ. ويجب أن تواصل جميع الدول الأعضاء الامتثال للتدابير التقييدية والإلزامية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٥ (١٩٩٧)، وأن تراقبها لجنة الجزاءات مراقبة صارمة.

وبهذه الطريقة ستتم الحيلولة دون وقوع حوادث كتلك التي وقعت مؤخرا، في جنوب أنغولا. وكما قد يكون الأعضاء علموا من الصحافة، فإن قواتنا الجوية اعترضت في ٢٠ كانون الثاني/يناير الماضي، في المجال الجوي الأنغولي، فوق إقليم كواندو - كوبانغو، طائرة نقل دي سي - ٤ تابعة لشركة مسجلة في جنوب أفريقيا، تحمل إمدادات إلى مناطق تسيطر عليها "يونيتا".

وبعد تحقيق مبدئي، تبين أن الطائرة تنتمي إلى شركة "إنترستيت إيروييز"، وهي شركة خاصة يملكها السيد جوهاني بورفيريو باريبرا، أحد مواطني جنوب أفريقيا، وهو متورط منذ زمن بعيد في علاقات تجارية ونقل إمدادات لمناطق تسيطر عليها "يونيتا" بما في ذلك المقر الرئيسي لها.

وكان ركاب الطائرة - بجانب مالك الشركة هم: السيد بيتر كارل بيتكر، كابتن، من رعايا جنوب أفريقيا؛ والسيد شوكو ماتو، مساعد قبطان، من رعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد أنطوان ستيرنبرغ، مساعد قبطان، من رعايا ألمانيا؛ والسيد جيفيريز نيلي، مهندس الرحلة، من رعايا جنوب أفريقيا؛ والسيد فاندر ويليم هانز، قبطان احتياطي، من رعايا جنوب أفريقيا؛ والسيد ستين جوهانيس، عامل بناء مدني، من رعايا جنوب أفريقيا؛ والسيد جيرت ألين، عامل بناء مدني، من رعايا جنوب أفريقيا؛ وأخيرا السيد سوانيبولي روديير، عامل بناء مدني، من رعايا جنوب أفريقيا.

وستقدم حكومة بلدي - بأسرع وقت ممكن - إلى أعضاء هذا المجلس المزيد من التفاصيل بشأن هذا الحادث.

إن مرتكبي هذا العمل، الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على يونيتا، والذي هو انتهاك صارخ للسيادة الأنغولية، سيمثلون أمام العدالة وسيعاقبون وفقا للقانون الأنغولي. ونحن نود أن نجدد نداءنا إلى جميع الحكومات، لمواصلة بذل الجهود لتضمن الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن أنغولا، وإلى لجنة الجزاءات لتعزز إجراءاتها. ويجب الضغط على يونيتا لتلتزم بتلك القرارات وبأحكام بروتوكول لوساكا أيضا.

بالرغم من المصاعب والشوط الذي لا يزال أمامنا، لا تزال الحكومة الأنغولية متفائلة فيما يتعلق باختتام عملية السلام في المستقبل القريب بنجاح. وإن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر أخرى يبين أن هذا التفاؤل يتشاطره المجتمع الدولي أيضا.

وينبغي لنا الآن أن نركز جزءا من جهودنا على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات النهائية لبروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بشكل خاص بالنداء الذي وجهه الأمين العام في الفقرة ٤٠ من تقريره فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة تقديم المساعدات المالية والعينية إلى جميع الأنشطة المرتبطة بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

ولا بد لي أن أذكر بأن حكومة بلدي وفرت منذ عهد قريب جدا - عن طريق برنامج إعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع - في إقليم هوامبو، مبلغا قدره ٤٠٢,٢٤ بليونا من الكوانزاس المعاد تقييمه لتسريح أكثر من ١٤٠٠ من أعضاء "يونيتا" العسكريين، وأيضا لدفع الإعانات المالية الخاصة.

وبذلت جهود أخرى في أقاليم أخرى تجري فيها عملية التسريح: وزعت حصص غذاء على السكان المسرحين في بيلوندو، ولومدويمبالي، وألتو - هاما، وكاهالا، وكويما وما إلى ذلك. وبالنظر إلى التجربة الناجحة في هذه الأعمال، سيوجه برنامج إعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع هذا العام اهتماما خاصا إلى إعداد وتنفيذ برامج زراعية ورعوية في المناطق المحلية ذات التركيز الأكبر للأفراد المسلحين المسرحين، كما سيواصل تسجيل الفئات المسرحة وعائلاتها. وهناك مبادرة هامة أخرى لها تأثير اجتماعي، يجدر ذكرها هنا، ألا وهي إعادة الإدماج المهني للأفراد المسرحين في قطاعات الصحة والتعليم.

كما يدرك المجلس، تواجه أنغولا نتيجة لعقود من النزاع المسلح، أزمة اجتماعية وإنسانية خطيرة، تتطلب المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي. وتنفيذ "برنامج الإنعاش المجتمعي" الذي ووفق عليه في مؤتمر بروكسل الدولي للمانحين من أجل أنغولا مناسب للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، ويرسي الأساس لتنمية البلد. ولبلوغ هذه الغاية، تود حكومة بلدي أن تجدد نداءها إلى البلدان والمؤسسات، التي تعهدت بالإسهام في هذا البرنامج، أن تحترم التزاماتها.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان الشعب الأنغولي والحكومة الأنغولية لجميع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والدولية للمعونة الإنسانية المقدمة إلى السكان والمناطق الأكثر تأثرا بالحرب.

وختاما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، وممثله الخاص السيد اليون بلوندين بيي والبلدان المراقبة الثلاثة لجهودهم الدؤوبة سعيا لتحقيق السلم في أنغولا. ونود أن نشكر أيضا البلدان التي لم تتردد في توفير القوات لبعثة الأمم المتحدة للسلام في بلدي.

ومع هذه الملاحظات القليلة من جانب حكومة بلدي، يحظى مشروع القرار المنتظر اعتماده اليوم بتأييدنا. ونأمل أن يسهم في الاختتام السريع لعملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل موزامبيق وأعطيه الكلمة.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يعرب لكم عن خالص التهاني بمناسبة توليكم بجدارة رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

ونود أيضا أن نعرب عن تهانينا لسلفكم للطريقة الممتازة التي أدار بها عمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر.

ولما كنت أتناول الكلمة في هذه الهيئة الموقرة للمرة الأولى هذا العام، أود أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد، وأن أؤكد لهم استعداد وفد بلدي للتعاون معهم في العامين المقبلين. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ الأعضاء الذين انتهت فترة عضويتهم على الإسهام الممتاز في عمل المجلس خلال ولايتهم.

إن تقرير الأمين العام، والبيان الذي أدلى به توا ممثل أنغولا الدائم يبعثان على الأمل المشوب بالحذر فيما يتعلق بعملية السلام في ذلك البلد الشقيق.

إن موافقة اللجنة المشتركة على جدول زمني يلزم حكومة أنغولا ويونيتا باستكمال المهام الباقية في تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تمثل نقطة تحول على الطريق المؤدي إلى اختتام العملية في إطار اتفاقات السلم.

ومما يبعث على التشجيع ملاحظة أن إرادة الشعب الأنغولي وشعوب المنطقة والمجتمع الدولي هي السائدة الآن، وأن اتحاد يونيتا أضحى مقتنعا الآن بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في أنغولا.

كما ينبغي لنا أن نعترف بحقيقة أن التقدم المحرز في إطار عملية السلام الأنغولية إنما يعود إلى حد كبير إلى الدور الحاسم والبناء الذي اضطلع به هذا المجلس لوضع العملية على المسار الصحيح. فمجلس الأمن لم يبق الحالة في أنغولا قيد نظره فحسب وإنما اتخذ خطوات حاسمة من أجل الحؤول دون تدهور العملية.

ومما يشجعنا على حد سواء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام التي تفيد بأن التوترات قد خفت حدتها بين الطرفين في جميع أنحاء البلاد، وأن عملية تسجيل الأفراد العسكريين المتبقين ونزع أسلحتهم قد انتهت رسميا وأن عملية تسريح القوات لا تزال جارية.

غير أن تفاؤلنا يشوبه الحذر، لأن تجربة الماضي القريب لم تكن تبعث كثيرا على الطمأنينة، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تفيد بأن اتحاد يونيتا ما برح يقوم بتجميع بعض قواته من جديد. ولا نفهم الدافع وراء هذه الإجراءات، التي يمكن أن تقوض الثقة التي تبنى بين الطرفين.

ونود أن نرى أيضا تعجيلا في عملية تطبيع الإدارة الحكومية في المناطق التي يسيطر عليها اتحاد يونيتا، والانتهاء من تحويل راديو فورغان إلى إذاعة غير حزبية. وفي هذا الصدد، نحث حكومة أنغولا ونحث بخاصة اتحاد يونيتا، على الانتهاء من تنفيذ المهام المتبقية لبروتوكول لوساكا مع نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، وفقا للجدول الزمني الجديد الذي اتفق عليه.

وأن التحديات القادمة هائلة، غير أنها ليست مستعصية على الحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المثابرة على بذل جهوده في سبيل توفير الدعم الضروري لعملية السلام. وبعض التحديات التي يواجهها الشعب الأنغولي اليوم ستتجاوز إنهاء عملية السلام في حد ذاتها. وتشمل هذه تحقيق المصالحة، التي لا تنطوي فقط على الوفاق بين زعماء الطرفين، بل ربما انطوت على ما هو أهم من ذلك، أي المصالحة بين الأسر والمجتمعات المحلية وأبناء شعب أنغولا جميعا. كما أن إعادة دمج الجنود المسرحين لها أهمية قصوى لضمان ألا تكون العودة إلى الحرب بديلا لهم لكسب الرزق. وإن إزالة الألغام شاغل يحظى بأهمية مماثلة، إذ أنه سيتيح المجال لتوطين السكان في مناطقهم واضطلاعهم بعمل منتج.

والشعب الأنغولي متلهف لتكريس طاقته وجهوده للتصدي لتحديات المصالحة الوطنية، وإعادة التعمير، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية. ولقد وهب الله البلاد موارد طبيعية غنية ستمكن الشعب الأنغولي من تحقيق التنمية والرخاء. ولذلك، فإن لنا ملء الثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم مساعدته التي لا غنى عنها.

وإنه لفي هذا السياق أن وفد بلادي يؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الأمر الذي سيعزز بناء الثقة ويساعد في توليد بيئة تفضي إلى الاستقرار الطويل الأمد والديمقراطية وإعادة التعمير والتنمية.

في الختام، نود أن نعرب مجددا عن تقديرنا للأمين العام على التزامه المستمر بعملية السلام الأنغولية، ولممثله الخاص على مساهمته الإيجابية. كما نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجموعة الدول الثلاث على الدور الإيجابي الذي اضطلعوا به في عملية السلام الأنغولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى أعضاء المجلس.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - وكذلك قبرص، البلد المرتبط بالاتحاد الأوروبي، فضلا عن البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا والنرويج.

يرحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الطرفين على جدول زمني يتوخى إنجاز الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا بنهاية شباط/فبراير. ونحث حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على الانتهاء من مهامهما وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

ونرحب باختتام عملية تسجيل الأفراد العسكريين المتبقين في اتحاد يونيتا ونزع أسلحتهم. ويجب أن يعلن اتحاد يونيتا الآن أنه أصبح مجردا تماما من السلاح. وهذا يمهد السبيل لتحول الاتحاد رسميا إلى حزب سياسي مما يسمح له بأن يشارك مشاركة تامة وبناءة في العملية الديمقراطية وفي تنمية أنغولا في المستقبل.

ونلاحظ التقدم المحرز في بسط الإدارة الحكومية. ونطلب إلى اتحاد يونيتا أن يتعاون تعاونا تاما وأن يتجنب المزيد من الإبطاء. ونحث بخاصة على البسط المبكر للإدارة الحكومية على بيلوندو وأندولو، كدليل على التزام اتحاد يونيتا بالمصالحة الوطنية.

ونتطلع إلى الانتهاء من عملية تحويل إذاعة فورغان إلى "إذاعة الصحوة". ويمكن للمحطات غير الحزبية أن تضطلع بدور إيجابي في زيادة تدفق المعلومات في جميع أنحاء البلاد وفي بناء الثقة، كما ذكر لتوه زميلي الممثل الدائم لموزامبيق.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على احترام حقوق الإنسان. ونشعر بالقلق لأن مراقبي حقوق الإنسان لا يوجدون إلا في ٧ مقاطعات من مقاطعات أنغولا الـ ١٨. ونؤيد عزم الأمين العام على زيادة عدد المراقبين إلى القوام المأذون به، ونؤيد الجهود الدولية لزيادة احترام حقوق الإنسان وتحسين حرية تنقل السكان والسلع في أنغولا. ونؤكد على أهمية العمل الذي تضطلع به الشرطة المدنية الدولية في تعزيز احترام حقوق الإنسان وفي بناء مناخ من الثقة في أنغولا.

لقد استثمر الاتحاد الأوروبي استثمارا كبيرا في عملية السلم الأنغولية، وسنواصل الاضطلاع بذلك. ونحن أكبر مساهم في تأهيل أنغولا ومن أوائل مقدمي المساعدة الإنسانية. ونحن نقدم مساعدة حاسمة الأهمية لقطاع الصحة والزراعة والتنمية الريفية. وسنواصل تقديم المساعدة للسلطات الأنغولية من أجل إزالة ويلات الألغام في بلدها. إلا أن انتعاش أنغولا لا يتوقف فقط على استمرار المساعدة الدولية، وإنما أيضا على استعداد الطرفين للوصول بعملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالتشجيع إزاء التقارير التي تفيد بأنه يجري الإعداد لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وينبغي أن يتم هذا الاجتماع في أنغولا بأسرع ما يمكن. وأن الجهود الدولية والجهود المبذولة على مستوى القاعدة الشعبية للنهوض بالمصالحة الوطنية لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفر التزام راسخ وقاطع على أعلى المستويات السياسية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بالصعوبات التي لا تزال قائمة أمامنا. ونعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور قيِّم في التغلب على هذه الصعوبات وفي تعزيز جو من الاستقرار والمصالحة الوطنية. ونرحب بالقرار الرامي إلى تمديد وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ثلاثة أشهر أخرى. وإننا نثني على الرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وعلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، الذين يقومون بعمل شاق في ظل ظروف لا تطاق ومحفوفة بالمخاطر في أحيان كثيرة. ونرحب بجهود الدول المراقبة الثلاث ونقدرها وهي: الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة.

بعد سنوات عديدة من الصراع تقترب أنغولا أكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال من إقامة سلام دائم. ونحن نكن الإعجاب لما أبداه الشعب الأنغولي من قوة وشجاعة في أوقات مليئة بالصعاب الجمة. ومن الأساسي الآن كفالة التغلب بنجاح على العقبات الأخيرة المتبقية حتى يكون بإمكان الأنغوليين التمتع الآن وفي المستقبل بالسلام والاستقرار اللذين يستحقانهما دون ريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابورانجا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن زمبابوي يشجعها أن السلم في أنغولا ما زال من الممكن تحقيقه والوصول إليه وأن الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يواصلان الإعراب عن استعدادهما للوفاء بالالتزامات المتبقية عليهما، إلا أننا نشعر بقلق بالغ حيال التأخيرات المستمرة في التنفيذ الفعلي والكامل لبروتوكول لوساكا. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن هناك حاجة عاجلة، بالنسبة ليونيتا بصفة خاصة، إلى إظهار إحساس أكبر بالإلحاح في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب في هذا الصدد بظهور بادرة أمل جديدة تتمثل في الاتفاق المكون من ١٠ نقاط الذي تم التوصل إليه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن الجدول الزمني الجديد للتنفيذ الذي يتوخى ضرورة تحقيق تقدم كبير في موعد غايته نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، حيث ينتظر أن تنتقل فيه قيادة يونيتا إلى لواندا وأن تضع معقليها تحت إشراف الإدارة الحكومية. ونحن نرى أن الجدول الزمني الجديد للتنفيذ يعالج الجوانب المتبقية من عملية السلام وهي: التطبيع الكامل للإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقتي أندولو وبيلوندو، وتسريح قوات يونيتا، وتحويل إذاعة يونيتا إلى مرفق غير حزبي.

غير أننا نود أن نشير بسرعة إلى أنه في حين أن الاتفاق الأخير يؤكد من جديد التزام الحكومة ويونيتا بعملية السلام، فإن تنفيذ هذا الاتفاق دون مزيد من المراوغة والتسويف سوف يتيح لشعب أنغولا، بالفعل، فرصة لم يسبق لها مثيل للوقوف بصورة ثابتة، لا رجعة فيها، على عتبة السلام في بلده. ولذلك، نناشد حكومة أنغولا ويونيتا، حرصا على السلام والتقدم في بلدهما، التقيد بالتزاماتهما وتنفيذها، وهي الالتزامات التي دخلا فيها طوعيا. كما نشجع ونرحب بالاتصالات الجارية لتيسير عقد اجتماع داخل أنغولا بين الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي.

لقد أسهمت زمبابوي ببعض مواردها الشحيحة دعما لعملية السلام في أنغولا. ومع أننا سننسحب، خلال فترة وجيزة، الكتيبة المرابطة حاليا في أنغولا، سيبقى المراقبون العسكريون ويظلوا متاحين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا أمر لازم تماما وذلك من أجل تيسير التنفيذ الكامل للأحكام المتبقية لبروتوكول لوساكا ولتعزيز عملية السلام. ولذلك فإننا نؤيد تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة ثلاثة شهور، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، على النحو الوارد في تقريره. وأعلم أيضا أن التمديد يتفق تماما مع رغبات منظمة الوحدة الأفريقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مكان إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتسم النزاع في أنغولا بطابع معقد ويتطلب، في جملة أمور، الاجتهاد والمهارة. ويشيد وفدي، في هذا الصدد، بتفاني السيد الييون بلودين بيي في تمثيل الأمين العام في هذه المهمة الدقيقة.

ولا يمكن أن يتحقق السلم والاستقرار في أنغولا إلا إذا أبدى الطرفان في النزاع، على التساوي، الإرادة السياسية اللازمة لتخطي ما بينهما من خلافات والعمل نحو هدف مشترك، هو السلم. وكل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، كما حدث طوال السنين، هو إكمال جهود الطرفين. ولذلك، ترحب حكومة ناميبيا، في هذا الصدد، بالتطورات الإيجابية في أنغولا الشقيقة. وعلى حين أننا نقر بالعقبات التي تصادفها أنغولا الشقيقة في عملية التطبيع - وهي واردة أيضا في تقرير الأمين العام - مازلنا نشجع حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا على مواصلة السعي إلى التوصل إلى حل سلمي للمشكلة. ولذلك فإن الاتصالات الأخيرة التي جرت بين الطرفين مبعث آمال عراض لنا.

ونأمل أن يتم تحويل إذاعة "فورغان" إلى مرفق إذاعي غير حزبي على الرغم من العقبات المتبقية.

ونحيط علما بالجوانب الإيجابية الوارد ذكرها في التقرير بشأن الجبهة العسكرية فضلا عن الجوانب المتعلقة بالشرطة. ومع ذلك، فإننا كبلد خارج من نزاع، نشعر بقلق خاص إزاء الألغام التي زرعت مؤخرا، حيث أنها ستزيد من ضخامة الجهود الإنمائية المقبلة من جانب الشعب الأنغولي. ولهذا نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لبرامج المساعدة الطارئة والإنسانية لأنغولا لأنها مطالب أساسية لتوطيد السلم والاستقرار والتنمية في أنغولا.

ولا شك أن تحديات التسريح وإعادة الإدماج سيتم التغلب عليها في المستقبل العاجل. غير أننا نرحب بالخطوات المتخذة، لا سيما برنامج الخدمات الاجتماعية وإسداء المشورة، وربما يحظى التدريب المهني للجنود بنفس القدر من الأهمية أو أكثر. وتبين تجربتنا أنه كلما تم التبكير بمعالجة عملية إعادة الإدماج، كلما أمكن متابعة خطط التنمية بصورة أفضل.

وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية، يرى وفدي أن التدابير التي يفرضها مجلس الأمن على يونيتا، في الوقت الراهن، ينبغي الإبقاء عليها من أجل كفالة امتثالها التام للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب بروتوكول لوساكا.

لن يقدر شعب أنغولا السلام والأمن ويقيسهما إلا حينما تتحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية. لذا يبرر برنامج الحكومة للاستقرار والانتعاش الاقتصاديين المساعدة الفنية والمالية وغيرها. والواقع أن الوجود الهام للأمم المتحدة في أنغولا ما يزال مهما اليوم، بل إن أهميته أصبحت الآن حاسمة أكثر من أي وقت مضى. ورغما عن أن تقدما ما قد أحرز، إلا أن مهمة الأمم المتحدة هناك لم تكتمل بعد. لذلك نؤيد مد أجل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا مثلما يقترحه الأمين العام. وأملنا الخالص أن تحل المسائل المتبقية خلال فترة التمديد هذه.

وأخيرا، تكرر ناميبيا استعدادها للاستمرار في الإسهام في عملية السلام في أنغولا إلى أن يتحقق السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي ممثل الرأس الأخضر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لياو منتيرو (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكركم سيدي على الفرصة التي أتيحت لوفدي ليتكلم باختصار في هذا الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن لبحث الحالة في أنغولا ولاتخاذ قرارات إذ تبلغ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أجلها.

إن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير، تقرير واضح ومفصل كما هي الحال دائما، يؤكد التقدم الهام الذي أحرز في عملية السلام منذ أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. فمنذ ذلك الحين، دارت المباحثات الثنائية بخطى ثابتة، مؤدية إلى اعتماد اللجنة المشتركة لجدول زمني لتنفيذ اتفاقيات بروتوكول لوساكا. زد على هذا أن رئيس أنغولا وقائد اتحاد يونيتا تبادلا الرسائل وظلا على اتصال شخصي بصدد كل من الجدول الزمني قيد المباحثات والترتيبات المتعلقة باجتماعهما الذي كان مخططا له منذ فترة طويلة وأصبح الآن مدرجا بالتقويم.

إن التزام قيادة اتحاد يونيتا آخر الأمر بتنصيب نفسها في عاصمة البلاد في موعد لا يتجاوز أواخر شباط/ فبراير، وإعادة تأكيدها لنفس الجدول الزمني لوضع أندولو وبايلوندو تحت سلطة الحكومة يعتبران علامتين من بين العلامات الأخرى المشجعة بوجه خاص. وبهما يبدو أن مرحلة جديدة ستبدأ للتدليل على إرادة سياسية، على مستوى عال، وهو أمر ذو أهمية عظيمة على وجه التأكيد.

ورغما عن ذلك، لا يمكن أن يحل هذا آليا كل المشاكل المعلقة. فما زال بسط الإدارة الحكومية على كل الأراضي متأخرا بصورة كبيرة وما زال تطبيع حياة الشعب في تلك الأراضي غير كاف ومتأرجحا. وفي هذا الصدد، تعتبر التحركات في مجال عمل اللجنة المشتركة ذاتها، وفوق كل شيء إنشاء مجموعات عمل مشتركة في الأقاليم، تدابير مفيدة للغاية وآليات لتقوية علاقات الثقة والاستتباب وللمحافظة عليها. كما أن الجو سيصبح أكثر استرخاء بتحول إذاعة فورغان التابعة لاتحاد يونيتا إلى منشأة إذاعية غير حزبية، ونؤمل في أن يتم التغلب بسرعة على المصاعب الإدارية والمادية الراهنة.

ونود أن نؤكد على الأهمية التي تعلقها الأطراف ذاتها على استمتاع السكان بحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن، مثلما اعترفت به اللجنة المشتركة. وهذا عامل لتوطيد أركان السلام ويبرر التدابير لمد شبكة المراقبين المنتشرين في البلاد.

ولا يزال تسريح مقاتلي اتحاد يونيتا وإدماجهم الاجتماعي جانبا هاما بصورة خاصة من جوانب عملية السلام كما كان دائما. ويجب عمل كل ما يمكن القيام به للإسراع بذلك التحرك وتوسيع نطاقه، ونفهم أن وسائل تحقيق هذا ستصبح قيد البحث في وقت قريب جدا.

ونحن نعترف بأننا صدمنا بجسامة ما تبقى عمله في مجال إزالة الألغام. وحتى الآن لم يزل من تلك الألغام من الأراضي الأنغولية سوى ٠٠٠ ١٠ لغم من بين ما يقدر مجموعه ما بين ٦ ملايين و ٨ ملايين لغم. وهذه مهمة هائلة، بيد أنها حيوية للغاية لانتعاش الاقتصاد والحياة في الريف بوجه عام. وتدعو الحاجة إلى كل عون، والمجتمع الدولي مطالب بزيادة مساعدته في الموارد والتدريب في هذه الناحية، وكذلك بالاستجابة إلى المناشدة التي تعد الآن لبرامج الإنقاذ في حالات الطوارئ وبرامج المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين.

ونحن نرحب بالاعتماد الوشيك من جانب المجلس بعد ظهر اليوم لمشروع قرار يقضي، من بين أمور أخرى، بمد ولاية البعثة إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وبهذا يستمر في السماح لعملية السلام في أنغولا بالإفادة من العمل المرموق للبعثة.

وما زلنا واثقين من أنه على الرغم من المشاكل المتبقية يجب علينا ألا نقلل من أهمية تقرير منتصف المدة للأمين العام المنتظر صدوره في ١٣ آذار/ مارس الذي سيؤكد أن التقدم ما زال متسقا. إن شعب أنغولا يستحق هذا ويتوقعه.

ونحن نهنئ الأمين العام وممثله الخاص بحرارة ونشكرهما لعملها الناجح والنشط، كما نهنئ الدول المراقبة الثلاث ونشكرها لجهودها المتفانية والمخلصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض أمامه. وإن لم أسمع اعتراضا، فسوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد سانيز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشات حول الموقف في أنغولا. لقد كان الصراع المسلح الذي مُني به شعب أنغولا فترة أربعة عقود سببا للقلق العظيم والمستمر للمجتمع الدولي. أخيرا، وبفضل تعاون كل الأطراف ومشاركتهم، بدأت تسوية في الظهور في إطار بروتوكول لوساكا. ولسوء الحظ، أن عملية السلام

تعرضت في الأشهر الأخيرة للخطر بسبب تقاعس معين من جانب طرف واحد في الامتثال للاتفاقات المعقودة. وهذا هو سبب ترحيب وفدي بحرارة نتيجة اجتماع اللجنة المشتركة، وخاصة اعتماد الجدول الزمني لاستكمال مهام بروتوكول لوساكا، الذي سيعيد تنشيط عملية السلام بطريقة نأمل أن تكون حاسمة.

إن الامتثال للمراحل الرئيسية المتفق عليها في الجدول الزمني، أي نزع سلاح قوات اتحاد يونيتا، وتطبيع الإدارة الحكومية في كل أرجاء الأراضي الأنغولية القومية، وتحويل إذاعة فورغان إلى منشأة إذاعية غير حزبية، هي أمور حيوية، وأساسية، في توطيد أركان السلام في أنغولا. وفي هذا الإطار، تعلق كوستاريكا أهمية عظمى على الاجتماع المقبل بين الرئيس دوس سانتوس وقائد اتحاد يونيتا، السيد سافيمبي، حتى ولو تم خارج الجدول الزمني المتفق عليه. ونشعر بأن التئام عقد هذا الاجتماع في المستقبل القريب، ونأمل أن يكون داخل الجدول الزمني لا غنى عنه لنجاح خطة السلام.

إن التقرير الأخير المقدم من الأمين العام حول بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا يحتوي على بضع نقاط ترى كوستاريكا أنه من الضروري التعليق عليها. أولا، وفدي لا يمكن أن يخفي قلقه حيال استمرار الصدامات المسلحة بين سلطات الأجهزة الحكومية المحلية وعناصر يونيتا المسلحة، لا سيما في منطقتي أندولو وبالوندو. ثانيا، بلدي يشعر بالقلق بوجه خاص حيال ازدياد عدد البلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الموارد والموظفين اللازمين لحماية حقوق الإنسان وتشجيعها. ونلاحظ، لسوء الحظ، أن هناك، في الوقت الحاضر، مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة في سبع مقاطعات فقط من بين ١٨ مقاطعة في أنغولا. ونأمل أن يتم حسم الوضع السياسي على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

لكل هذه الأسباب، يرى وفدي أن من الضروري تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بما في ذلك فرقة العمل العسكرية، وذلك لتلبية احتياجات الأمن وكذلك الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام، حتى ٣٠ نيسان/أبريل.

ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، حتى يتسنى للمجلس أن ينظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به البعثة في المستقبل، تمشيا مع التقدم المحرز، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

وأخيرا تناشد كوستاريكا الطرفين أن يواصلا الاحترام التام للاتفاقات، في إطار بروتوكول لوساكا، وعلى وجه الخصوص نناشد يونيتا أن تنقل قيادتها إلى لواندا لكي تحول نفسها إلى حزب سياسي.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. إن أعمال المجلس تدار بفاعلية كبيرة بفضل إدارتكم الحكيمة الحازمة. أود كذلك أن أشيد بسلفكم، السفير فرناندو بروكال سوتو، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

إن أنغولا قد خربتها واحدة من أطول الحروب في تاريخ افريقيا. والآن، بعد ٣٧ سنة من الصراع ولأول مرة، يبدو أن السلم المستقر والمصالح الوطنية أصبحت قاب قوسين أو أدنى. وقد استثمرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وبلدان عديدة من بينها البرازيل جهودا جبارة وموارد كبيرة في عملية السلم في أنغولا. وفي هذه المرحلة الحاسمة فإن الاعتبار السياسي الرئيسي ينبغي أن يكون هو كفالة أن تتاح للبعثة قدرة على الرصد تسمح لها بأن تنجز بنجاح المهام المناطة بها. وهنا أود أن أؤكد دور الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي والبلدان المراقبة الثلاثة.

في بداية كانون الثاني/يناير اتفقت حكومة أنغولا ويونيتا على جدول زمني يتم بموجبه إتمام المهام التي ينص عليها بروتوكول لوساكا بحلول شهر شباط/فبراير. وينبغي بذل جهود إضافية لتغطية عدد من المراحل الأساسية وهي تطبيع إدارة الدولة في كل أنحاء البلد بما في ذلك منطقتا أندولو وبالوندو، والتسريح الفعلي للقوات المتبقية ليونيتا، وإعلان يونيتا أنها ليس لديها بعد الآن أسلحة أو أفراد مسلحون، وإقامة قيادة يونيتا في لواندا، وتحويل محطة إذاعة يونيتا إلى محطة إذاعة محايدة، حتى يتسنى ليونيتا أن تعمل كحزب سياسي. ونحن مقتنعون بأنه في هذا الإطار الجديد سيتسنى ليونيتا أن تقدم إسهاما فعالا في المصالحة الوطنية وفي تعزيز الديمقراطية في أنغولا.

ومشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم يتضمن توصية بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر، ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقوم، في غضون ٤٥ يوما، بتقديم تقرير يسمح للمجلس بأن يعيد تشكيل البعثة قبل نهاية ولايتها، إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمثل هذا النص إشارة واضحة بأن

المجلس سيكون على استعداد لأن يتصرف فورا في حالة عدم التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه.

وقد نظرنا بإمعان في الاقتراح الوارد في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من تقرير الأمين العام بشأن تقليل العنصر العسكري للبعثة. وقررت البرازيل أ، تؤيد الاقتراح بعد أن تأكدت أن الهيكل الموجود حاليا يمكن أن يستكمل المهام المناطة به، بما في ذلك التحقق من تسريح قوات يونيتا.

إن الموافقة على الجدول الزمني وتقليل التوترات بين الحكومة ويونيتا والاجتماع المنتظر المقبل بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي قد أحييت الآمال. بيد أن البلاغات، عن استمرار الرحلات الجوية غير المأذون بها في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا وعن أنشطة إعادة زرع الألغام، تبين لنا أنه يلزم بذل جهد إضافي لكفالة تعزيز السلم.

ومشروع القرار المعروض علينا ينص على أنه يتعين على الأمين العام أن يقدم في تقريره المزمع تقديمه في منتصف آذار/ مارس معلومات محددة بشأن مسألة الجزاءات. ونؤكد أن هذا الجزء من التقرير لا ينبغي أن يكون قاصرا على سرد روتيني للإجراءات التي اتخذتها الحكومات. ونأمل، في الواقع، أن يقدم تقييما عاما للحالة.

ولو تحققت آمالنا، سيتسنى لأنغولا في القريب العاجل أن تكرس طاقاتها لإعادة البناء والتنمية. والاضطلاع بالالتزامات المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا سيفتح مرحلة جديدة تتطلب استمرار مشاركة المجتمع الدولي، وربما في إطار مجدد، حتى يمكن أن يتحقق لشعب أنغولا السلام والرخاء. والبرازيل لا تزال على استعداد للإسهام في هذا الجهد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى أعضاء المجلس.

السيد تسوي تيانكاي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن مسألة أنغولا قد أصبحت آخر بؤرة من بؤر التوتر في الجنوب الأفريقي. ويحدو الصين خالص الأمل، في سياق الاتجاه العام المتمثل في التماس السلم والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية، أن يتسنى بلا إبطاء حسم مسألة أنغولا حتى يتسنى لشعب أنغولا أن ينعم بالسلم والرخاء في وقت قريب.

قبل أكثر من ثلاثة أعوام، أسعدنا وسرنا التوقيع على بروتوكول لوساكا، وقبل حوالي عام شجعنا إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في أنغولا. ولكن في النصف الأخير من العام الماضي بدأت عملية السلام في أنغولا في الركود بل وصلت إلى حالة توقف. وبعض التدابير المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا لم تنفذ أبدا تنفيذا فعالا.

وهذا مصدر قلق عميق لنا. ويود وفد الصين أن يؤكد من جديد أن رفاه أنغولا وسلامها يتوقفان في نهاية المطاف على الشعب الأنغولي نفسه. والتسوية الحقيقية والدائمة لمسألة أنغولا تقتضي إرادة سياسية وإجراءات عملية من جانب الطرفين المعنيين. ونحن نناشد الطرفين في أنغولا أن يمتثلا للاتجاه العام ولإرادة الشعب وأن يقوما، انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الأنغولي، بالوفاء بجدية بالالتزامات المتفق عليها، لا سيما استكمال مهامهما في مجالات مثل التجريد من السلاح وتطبيع إدارة الدولة، بغية المضي بأنغولا صوب التحقيق النهائي للسلم والمصالحة.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن اللجنة المشتركة أقرت في ٩ كانون الثاني/يناير أحدث جدول زمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا. كما يسعدنا أن نعلم أن الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي سيعقدان اجتماعا عما قريب. ونأمل بإخلاص أن يتحقق ذلك كله حسب الموعد المقرر.

ووفقا للقرار ١١١٨ (١٩٩٧)، ينبغي إنجاز المهام المنوطة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بحلول نهاية هذا الشهر. ونظرا لحقيقة أن عملية السلام في أنغولا تمر بمرحلة حرجة في الوقت الراهن ولا تزال تحتاج الى دعم الأمم المتحدة الثابت، بما في ذلك مجلس الأمن، ونظرا لأن الطرفين المعنيين في أنغولا يطلبان أيضا أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز عملية السلام في أنغولا، يؤيد الوفد الصيني تمديد ولاية البعثة، وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشير الى أنه عندما اتخذ المجلس القرار ١١١٨ (١٩٩٧)، أعرب الوفد الصيني عن تحفظات عن بعض الأعمال التي تؤديها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وموقفنا هذا يبقى من دون تغيير.

ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن الطرفان المعنيان من اغتنام الفرصة المؤاتية التي يوفرها تمديد ولاية البعثة وتكثيف جهودهما كي يصبح بالإمكان تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الحقيقيين والدائمين في أنغولا، وكي تبدأ أنغولا قريبا إعادة الإعمار والتنمية.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الاتفاق الأخير الذي أبرم بين أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) بشأن جدول زمني لوضع اللمسات الأخيرة على عملية السلام دلالة طيبة للغاية على إحراز تقدم. والاتفاق يبعث على الأمل في أن يكون الطرفان على استعداد الآن لإنجاز المهام المتبقية في بروتوكول لوساكا، وإن التقارير التي تفيد بأن الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي يخططان للاجتماع في أنغولا قريبا تبعث على التشجيع أيضا.

ومع ذلك، ثمة صعوبات لا تزال قائمة أمامنا. والمسؤولية عن إحلال سلام دائم في أنغولا مافتئت تقع في الدرجة الأولى على الطرفين الأنغوليين نفسيهما. وإذ يقال ذلك، لا نزال نرى أن للأمم المتحدة دورا هاما في المساعدة على إنجاز عملية السلام.

إن السويد تؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة أنغولا مدة ثلاثة أشهر أخرى. وإن استمرار وجود البعثة سيسهم في تمهيد الطريق أمام تهيئة جو سياسي أكثر أمنا واستقرارا في أنغولا. ونحن نؤيد الإبقاء على فرقة عمل عسكرية في أنغولا، حسبما يقترحه الأمين العام، تكون قادرة على المساعدة في الاضطلاع بالمهام العسكرية المتبقية ضمن عملية السلام، وقادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية على الأرض.

ومنذ أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في حزيران/يونيه ١٩٩٧، أخذت الجوانب المدنية لعملية السلام تكتسب أهمية. ويحدونا الأمل في أن تكون عملية السلام ماضية الآن في اتجاه يتعذر عكس مساره نحو مرحلة بناء السلام. وبغية تحقيق الأهداف المتبقية، ثمة حاجة الى وجود شرطة مدنية قوية في أنغولا ـ قوية عددا وقدرة. فالشرطة المدنية التابعة للبعثة تضطلع بمهام رئيسية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز حكم القانون والتدابير الآيلة الى دعم ومساعدة الشرطة الوطنية الأنغولية. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالجهود المبذولة من أجل تعزيز عنصر شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة.

ونتطلع الى تلقي التقرير الشامل للأمين العام في أواسط آذار/ مارس، بما في ذلك توصياته بشأن إمكانية إعادة تشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وآراؤه بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو إنجاز عملية السلام في أنغولا، لا تزال التأخيرات المستمرة في تنفيذ بروتوكول لوساكا تسبب لنا قلقا عميقا. واليابان تشاطر ذلك التقييم. وإن اليابان، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، وبوصفها بلدا يسهم في عملية السلام، ولا سيما في مجالي التسريح وإزالة الألغام، تعتبر هذه التأخيرات مبعث أسف شديد.

وإزاء هذه الخلفية، يرى وفد بلادي أن ما يدعو الى التشجيع الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا وموافقة اللجنة المشتركة عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير. وحسبما تم تأكيده في مشروع القرار الذي نوشك أن نصوت عليه، من الضروري أن تنجز حكومة أنغولا واتحاد يونيتا ـ على نحو عاجل ووفقا لهذا الجدول الزمني ـ تنفيذ جميع التزاماتهما في إطار بروتوكول لوساكا، والوفاء بجميع الالتزامات المتبقية بموجب "اتفاقات السلام"، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن يضع اتحاد يونيتا بصفة خاصة نصب عينيه أن المجلس على استعداد لاستعراض الجزاءات التي فرضها في قراره ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ أو للنظر في فرض جزاءات إضافية، وذلك رهنا بتنفيذ اتحاد يونيتا لالتزاماته وفقا لهذا الجدول الزمني. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلادي بقلق عميق أن الطائرات تهبط في أماكن خاضعة لسيطرة اتحاد يونيتا انتهاكا للجزاءات المفروضة بموجب القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ونطلب الى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما جيران أنغولا، أن تمتثل امتثالا صارما لهذه الجزاءات.

ونظرا لالتزام كلا الطرفين الأنغوليين بالتقيد بالجدول الزمني، توافق اليابان على أنه من المناسب تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، بما في ذلك فرقة العمل العسكرية التابعة لها، لفترة ثلاثة أشهر إضافية، حتى ٣٠ نيسان/ابريل، حسبما أوصى به الأمين العام. وأود أن أؤكد أنه من الضروري لإنجاز المهام المنوطة بالبعثة بنجاح أن تبدي حكومة أنغولا، ولا سيما اتحاد يونيتا، تعاونا كاملا مع البعثة.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا الأمل القوي الذي يشعر به وفد بلادي في أن يجتمع الرئيس دوس سانتوس مع السيد سافيمبي مباشرة في المستقبل القريب في مكان ما داخل أنغولا، بغرض زيادة تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. لهذه الأسباب جميعا سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

ويود وفد بلادي في هذه المرحلة أن يعرب عن قلقه العميق إذ أنه على الرغم من النداءات المتكررة التي يوجهها مجلس الأمن لانسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو، لم تنسحب قوات الحكومة الأنغولية بعد دخولها جمهورية الكونغو. فهذه الحالة غير مقبولة. ويقتضي الأمر الانسحاب الفوري للقوات الأنغولية من ذلك البلد.

وأود أن أختتم بياني الموجز بالإشادة بالأمين العام وبممثله الخاص، السيد اليون بلوندين ببي، وبجميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فضلا عن الدول المراقبة الثلاث، على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها سعيا لإحلال السلام والاستقرار في أنغولا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي الذي هو عضو في الدول المراقبة الثلاث ولإيجاد تسوية لمسألة أنغولا، والذي يسهم بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، يهتم اهتماما شديدا بتقدم عملية السلام بنجاح، وبإحلال عاجل للسلام والمصالحة الوطنية على نحو دائم في أنغولا. وإن تحقيق ذلك الهدف يتصف بأهمية كبرى لأنغولا نفسها ولتعزيز الاستقرار في جميع اتحاد المنطقة على حد سواء.

ونلاحظ مع الارتياح أنه بدت مؤخرا دلائل مشجعة فيما يتعلق بالتسوية الأنغولية. وكان أهم هذه الدلائل الموافقة في اجتماع اللجنة المشتركة المنعقد بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير على جدول زمني جديد لتنفيذ الأحكام الرئيسية المتبقية من بروتوكول لوساكا. ومن شأن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك الاجتماع - ولا سيما الانتقال الكامل لجميع المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) الى حكومة أنغولا، وإتمام تجريد اتحاد يونيتا من السلاح وإضفاء طابع الشرعية على تلك المنظمة بوصفها حزبا سياسيا، وتحويل إذاعة فورغان، وهي إذاعة اتحاد يونيتا، الى مرفق إذاعي محايد - أن يعطي عملية السلام ميزة يتعذر إلغاؤها، وأن ينقلها الى المرحلة النهائية.

وسيكون الشهر المقبل حاسما بالنسبة لعملية السلام برمتها. ونحن نتوقع من حكومة أنغولا، ونتوقع على نحو خاص من اتحاد يونيتا، أن يتبعا نهجا بناء وأن ينفذا على نحو دقيق، وفي الوقت المطلوب، في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، جميع أحكام الجدول الزمني. كما أننا نعلق أمالا كبيرة على اللقاء المزمع أن يتم على أراضي أنغولا في النصف الثاني من شهر شباط/فبراير بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا السيد سافيمبي.

ونحن نرى أن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم يعبر على نحو صحيح عن الطبيعة الخاصة لهذه المرحلة المعقدة من التسوية في أنغولا، التي نأمل في أن تكون هي النهائية. ويوجه مشروع القرار بوضوح حكومة أنغولا ويونيتا إلى ضرورة إكمال تنفيذ التزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا، ويوفر فرصا واسعة للتحقق الفعال من مسار عملية السلام ولإجراءات تكيف أعمال مجلس الأمن، وفقا لسير الأحداث.

وفي هذا السياق بالتحديد، وعلى وجه الخصوص تبعا لنتائج تنفيذ الجدول الزمني للتسوية، يعتزم مجلس الأمن أن يحدد موقفه بحلول منتصف آذار/ مارس فيما يتعلق بمسألة رفع الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا أو تشديدها، وأيضا فيما يتعلق بتمديد وجود الأمم المتحدة في أنغولا. ونحن نعتقد أن هذا النهج المتعقل من شأنه أن يسفر عن المزيد من التعزيز الفعال لعملية السلام وأن يوفر حماية كافية للاستثمار الكبير الذي استثمره المجتمع الدولي في السلام وفي تسوية أنغولية طوال سنين عديدة.

وعلى أساس ما تقدم، سيصوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المفصل عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا لممثله الخاص السيد أليون بلوندين بيي على عمله الدؤوب وعلى المنجزات العامة التي حققها.

إن الحالة في أنغولا كانت مبعث قلق دولي لفترة من الزمن. ومع أن الصراع ظل مستعرا على مدى عقود إلا أن استئناف الحرب الضروس لمدة عامين في أعقاب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قد أهلك وحده ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٥٠ من أرواح المدنيين.

ولذلك فإن مما يشجع سلوفينيا أن تكون عملية السلام في أنغولا قد أظهرت بوضوح إحراز تقدم، كما جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام الأخير.

ويشجعنا بشكل خاص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بين الطرفين بشأن الجدول الزمني الجديد للتنفيذ. وبالتالي فإننا نتطلع إلى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن ذلك الجدول الزمني، لا سيما وعود اتحاد يونيتا بشأن نقل مقر رئاسته إلى العاصمة الأنغولية قبل نهاية شباط/فبراير. ونتوقع أن يؤدي ما يصاحب ذلك من تخلي الاتحاد عن السيطرة على معقلية في أندولو وبايلوندو إلى استكمال بسط الإدارة الحكومية على جميع أنحاء أنغولا، وإلا فإن هذه العملية ستظل بطيئة.

كما نولي أهمية قصوى لتحويل اتحاد يونيتا بصورة قانونية إلى حزب سياسي. ونأمل أن تتوفر الشروط اللازمة لذلك وفقا للجدول الزمني.

وتعترف سلوفينيا بأن التقدم المحرز في عملية السلام حتى الآن هو إلى حد كبير نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام للحفاظ على استمرار حوار نشط بين السلطات الأنغولية واتحاد يونيتا. ويحدونا الأمل في أن تتواصل هذه العملية وأن يلتقي الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي شخصيا في أسرع وقت ممكن.

وفي حين أن التقدم نحو السلام في أنغولا أمر مشجع بلا شك، إلا أن من المؤسف أن عقبات لا تزال تعوق تنفيذ بعض أهم جوانب بروتوكول لوساكا.

وتشعر سلوفينيا بالانزعاج على نحو خاص من المزاعم التي تقول إن اتحاد يونيتا مستمر في تجميع عناصره العسكرية في بعض مناطق البلد. ونشعر أيضا بالقلق إزاء ما جاء في التقارير عن فرار ما يقارب ٢٥ ٠٠٠ من الجهود السابقين من مناطق الإيواء. فقد كان عدم اكتمال التسريح واحدا من الأسباب الرئيسية لحالات انهيار عملية السلام سابقا في أنغولا. ومن هنا مبعث قلقنا. ولذلك فإن من الضروري أن يستفيد الجنود الفارون من الفرصة المتاحة ليتم تسريحهم في إطار مختلف الترتيبات في موعد غايته حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ونلاحظ أيضا مع الأسف التحقق الذي قامت به بعثة مراقبي الأمم المتحدة من وقوع هجمات على أنصار اتحاد يونيتا من جانب القوات الحكومية المحلية. فمثل هذه الحوادث تؤدي إلى تعقيد عملية التطبيع الإداري وتقوض الثقة القليلة المتبادلة بين الجانبين. كما أنها تشعل القلاقل العرقية على المستوى الشعبي في بلد أصبح فيه الانتماء العرقي عاملا سياسيا هاما على نحو متزايد.

وكل هذا يشير إلى أهمية وجود مؤسسات وآليات تعمل على نحو مناسب لحماية حقوق الإنسان في أنغولا. ولهذا فإن سلوفينيا تؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان وزيادة القوام العام لعنصر الشرطة المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

ونؤيد أيضا استئناف برنامج تدريب الشرطة الوطنية الأنغولية. فوجود قوة شرطة محلية مدربة تدريبا مناسب يمثل ضمانة هامة ضد انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في هذه الفترة الانتقالية الحساسة. وهكذا يصبح تدريب الشرطة المحلية على معايير سلوك الشرطة المقبولة عالميا، والدعم من جانب مراقبي الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة، من بين المكونات الهامة لبناء السلم بعد إنتهاء الصراع.

وترى سلوفينيا أن الزخم الحالي يجب أن يستفاد منه وأن يتواصل إلى نهاية العملية. ولذلك فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر، لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ونؤيد أيضا الطلب المقترح بأن يقدم الأمين العام تقريرا شاملا عن الحالة في أنغولا في موعد لا يتجاوز ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨.

واسمحوا لي في الختام أن أقول الآتي. لقد كان الصراع في أنغولا طويلا ومريرا. وبعد انقضاء سنين عديدة أصبح الاستقرار في النهاية قريب المنال. ونحن ندعم جهود الشعب الأنغولي لإقامة سلام متين ودائم. فقد عانى الأفراد المنتمون إلى شعوب أوفيمبوندو وياكونغو وميوندو وغيرهم معاناة هائلة. ولذلك فإن من المهم ضمان إزالة آخر العقبات في طريق السلام.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ظلت البرتغال تتابع التطورات الأخيرة في أنغولا بشيء من الإحساس بالتفاؤل المشوب بالحذر، الأمر الذي أكده بيان الممثل الدائم لأنغولا. إن الجدول الزمني الجديد لتنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة في ٩ كانون الثاني/يناير، ينبغي أن يشكل خطوة

ذات مغزى نحو تطبيع الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا.

ولكن يمكن القول إننا ينبغي أن نتجنب عقد آمال أكبر من اللازم، وذلك ليس بسبب الطبيعة الصعبة للمهام التي لم تنجز بعد فحسب، ولكن أيضا بسبب قصر الزمن الذي ينبغي أن تنجز فيه. فنحن في نهاية الأمر يجب أن نأخذ في الاعتبار أن عملية السلام في أنغولا سارت بخطى أبطأ بكثير مما كان متوقعا قبل ثلاث سنوات عندما تم توقيع بروتوكول لوساكا. وهذه حقيقة. ولكن الجدول الزمني الجديد، مع ذلك، هو أفضل فرصة لنا لبعث الحيوية في عملية السلام. وبدون إكمال المهام المتبقية على وجه السرعة، فإن السلام في أنغولا لن يصبح حقيقة.

وطريقة تحقيق الاستقرار السياسي في أنغولا معروفة جيدا. فاتحاد يونيتا، من جانب، يلزم أن يعمل على تيسير تطبيع الإدارة الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك مقر رئاسته في أندولو وبايلوندو. ويجب على اتحاد يونيتا أيضا أن يحول إذاعة "فورغات" إلى مرفق إذاعي محايد، ويفكك بالتالي بقايا آلة دعايته الحربية. وأخيرا وليس آخرا، يجب تجريد اتحاد يونيتا من السلاح بصورة كاملة. ولا شيء دون ذلك يكون مقبولا. ولهذا فإن البرتغال تشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بأن اتحاد يونيتا مستمر في تجميع عناصره العسكرية في بعض مناطق أنغولا. فهذا النوع من السلوك لا يتوافق مع ضرورة تحوله إلى حزب سياسي.

وحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، من جانب آخر، عليها مسؤولية ضمان بسط حكم القانون في جميع أنحاء أنغولا، والاحترام الكامل لمبادئ المجتمعات الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وهذا أمر يتسم بأهمية حيوية في المدى الطويل، وهو أيضا أساسي لتوفير بيئة من الأمان والثقة في الحكومة، وتلك مطلوبة للتغلب على ثقافة العنف التي خلفتها السنون العديدة من الحب في أنغولا.

وفي هذا السياق، يمكن للقاء الذي طال انتظاره في أنغولا بين الرئيس ادواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي أن يكون عاملا حفازا لاكتمال عملية السلام بنجاح. والحكومة البرتغالية تشاطر الأمين العام بصورة تامة رأيه الذي أورده في تقريره الأخير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، بأن هذا الاجتماع من شأنه أن يعزز الثقة المتبادلة وأن يسهم إسهاما كبيرا في إمكانيات تحقيق المصالحة الوطنية، وتعمير البلد والتحرك نحو الديمقراطية.

إن انتصار السلام على الحرب في أنغولا لا يزال يتوقف، بدرجة كبيرة، على دعم المجتمع الدولي. ومما يبعث على خيبة الأمل أن نعلم أن الاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٧ لم تسفر إلا عن توفير ٤٤ في المائة فقط من الأموال اللازمة. ومن المؤسف أيضا أن ٧ ألوية فقط من الألوية الأنغولية الـ ١٨ لإزالة الألغام تعمل الآن نظرا للافتقار إلى كل من المعدات والأموال من المصادر الوطنية والدولية. كذلك فإن الافتقار إلى الدعم الدولي أثّر تأثيرا سلبيا على التسريح.

وترى البرتغال أنه ينبغي توفير المزيد من المساعدات الدولية بغية تمكين الحكومة الأنغولية الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) من قطع هذه المرحلة الأخيرة نحو السلام. وفي هذا السياق، نود أن نسترعي الانتباه إلى الفقرة ١٠ من مشروع القرار التي تحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة من أجل تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإزالة الألغام، وإعادة توطين النازحين، وإنعاش الاقتصاد الأنغولي. وإن التعاون التام مع النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٨، الذي يجري حاليا إعداد صيغته النهائية، لن يقل عن ذلك أهمية. وتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بناء على مقترحات الأمين العام يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وسيكون التقرير الشامل الذي يطلب مجلس الأمن تقديمه في الفقرة ٣ من مشروع القرار مفيدا في هذا السياق، فيما يتعلق بتقييم تنفيذ الجدول الزمني الذي اتفقت عليه حكومة أنغولا واتحاد يونيتا وأقرته اللجنة المشتركة.

إن اقتراح استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل يستحق تماما موافقتنا، ونحن نتطلع إلى أن ندرس بإمعان التوصيات الأولية التي سيتقدم بها الأمين العام في حينها إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي أنجزه أفراد الأمم المتحدة، في ظروف صعبة للغاية أحيانا، وكذلك بالجهود التي يبذلها بلا كلل الممثل الخاص للأمين العام السيد اليون بيي.

إن وجود ٣٥٢ برتغالياً ضمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا - وهي أكبر المفارز قواما بعد مفرزة زمبابوي - يمثل تعبيرا عمليا عن ثقة البرتغال في إمكانية التوصل إلى نتيجة ناجحة لعملية السلام في أنغولا.

ونحن على استعداد لأن نتحلى بالصبر في مساعدة شعب أنغولا على العبور إلى بر الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ولكن لا بد لنا من الإشارة إلى أنه يجب على الحكومة الأنغولية، وعلى اتحاد يونيتا بوجه خاص، أن يقدما لنا مجددا الدليل، في الأسابيع القليلة القادمة، على صدق التزامهما باحترام تعهداتهما المتبادلة. ومن شأن التقيد التام بالجدول الزمني الجديد أن يبرهن لنا على ذلك الالتزام بالسلام.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يرحب بالتقرير الحالي للأمين العام عن الحالة في أنغولا الذي يرسم صورة تبعث نسبيا على الأمل بشأن التقدم المحرز في سبيل إحلال السلام الدائم والاستقرار في ذلك البلد. والاتصالات الجارية بين الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي تبعث على التفاؤل.

كذلك نرحب بالاتفاق الأخير الذي توصل إليه الطرفان في وقت مبكر من هذا الشهر، في اجتماع اللجنة المشتركة، بشأن جدول زمني جديد للمهام التي ستنفذ. وهذه خطوات في الاتجاه الصحيح. ونشيد بالطرفين على هذه التعهدات الجريئة. ولا يزال يتعين تطبيع الإدارة الحكومية في أكثر من ١٠٠ منطقة محلية. ولا بد من إكمال تحويل "إذاعة فورغان" إلى إذاعة محايدة هي "إذاعة الصحوة"، في تزامن مع تحول اتحاد يونيتا تحولا كاملا إلى حزب سياسي. ولم ينشأ بعد مقر لقيادة اتحاد يونيتا في لواندا، ولم تزل هناك مجموعة من المهام الهامة الأخرى لم تكتمل. وتنفيذ هذه المهام بعيد جدا عن أن يكون قد اكتمل، إلا أننا نرى بالفعل بصيصا من الأمل إذا بقي الضغط على الطرفين مستمرا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الطرفين للثبات على تعهدهما بالوفاء بالتزاماتهما. ونعتقد أن توافر الإرادة السياسية الحقة عنصر هام في عملية السلام ويجب توخي السعي لذلك.

ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن هذه المهام لا تزال عنصرا حيويا في عملية السلام كما كانت دائما، ونوافق على أن وجود الأمم المتحدة في أنغولا أمر تشتد الحاجة إليه لمواصلة مساعدة الطرفين على تنفيذ تلك المهام تنفيذا كاملا.

إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تستمر في الاضطلاع بدور أساسي في سبيل إحراز التقدم نحو التنفيذ الكامل لتعهدات الطرفين. وتظل هي المنسقة الوحيدة لتوطيد جهود المجتمع الدولي ونحن نسعى إلى مساعدة الطرفين في السير في هذا الطريق الصعب نحو المصالحة.

وفي هذا الصدد يؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا، وسنصوت مؤيدين له بغية تمديد ولاية بعثة المراقبة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، يحتوي مشروع القرار الحالي على عنصر هام يسعى في رأينا إلى تشجيع الطرفين كي يبقيا ملتزمين بوجه خاص بتنفيذ المهام المتبقية دون المزيد من التأخير. وعندما نجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة في أنغولا، في آذار/ مارس، نأمل أن يكون الطرفان قد استفادا فائدة كاملة من وجود البعثة للوفاء الكامل بالالتزامات التي اتفقا عليها في الجدول الزمني الجديد.

وأخيرا، هل لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لجميع المشاركين بنشاط في عملية السلام في أنغولا، خاصة ثلاثي الدول المراقبة، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، وللرجال والنساء الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. فبدون جهودهم الدؤوبة ستكون عملية السلام عرضة للخطر، وأغتنم هذه الفرصة كي أشجعهم جميعا على مواصلة مساعيهم.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في قاعة المجلس هذه، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي اضطلعتم بها بمهام منصبكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأعرب عن المشاعر نفسها لسلفكم، السفير فيرناندو بيروكال سوتو ممثل كوستاريكا. وأود أيضا أن أشيد بالأعضاء غير الدائمين الذين انتهت فترة عضويتهم بمجلس الأمن على مساهمتهم الممتازة خلال تلك الفترة. وأتعشم أن يكون وفدي قد تعاون معكم، السيد الرئيس، وسنواصل التعاون مع الذين سيخلفونكم.

إن وفدي سعيد بالمشاركة في هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أتقدم بتهانئ وفدي للأمين العام على تقريره المفصل والمفعم بالحيوية عن الحالة في أنغولا. ونود أن نشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، السيد اليون بلوندين بيي، وبموظفيه، وبالرجال والنساء المخلصين العاملين ضمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وللبلدان المراقبة الثلاثة - البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي - على العمل المثير للإعجاب الذي يقومون به سعيا لتحقيق

أهداف بروتوكول لوساكا. ونحيي البلدان المساهمة بالقوات لمساهمتها القيّمة في بعثة المراقبين، تلك المساهمة التي لولاها لما تسنى إحراز ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن في تنفيذ عملية السلام الأنغولية.

لقد أحرز تقدم بطيء ولكنه مطرد في تنفيذ بروتوكول لوساكا. إلا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في عملية بعث وحدة أنغولا وسلامتها الوطنية. ويقتضي بلوغ هذا الهدف تعاونا والتزاما كاملين من القادة الأنغوليين أنفسهم. ويجب عليهم أن يواصلوا اتخاذ الخطوات الضرورية، بوصفهم أركانا للديمقراطية، لإقامة اقتصاد نشط ومؤسسات دولة عاملة تماما تحظى بتأييد شعب أنغولا وثقته.

وإذا كانت هذه هي رغبة المجتمع الدولي المخلصة لأنغولا - وهي حقا كذلك - فيجب على القادة الأنغوليين أن يتبنوا بصدق كل الجهود المبذولة في هذا الصدد. ووفدي يشعر بانزعاج شديد للاكتشاف الأخير الذي مفاده أن أفراد اتحاد يونيتا يقومون بإعادة زرع الألغام، وللأنباء عن الزيادة في تحركات قوات يونيتا غير المسجلة التي عاثت فسادا في بعض المحافظات. إن هذا الموقف الذي يتمثل في التقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء يخل بالتأكيد بالمضي قدما بعملية السلام الأنغولية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالمبادرة التي اتخذ زمامها في هراري وزراء الأمن والدفاع الستة في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإصدارهم بلاغا حذروا فيه مناصري يونيتا من العواقب السلبية لاستمرار دعمهم للحركة. ويحدوني هذا إلى إعادة الإعراب عن تأييد وفدي الثابت للتدخلات الإيجابية للمنظمات الإقليمية في حالات الصراع.

وإذ نرحب بالجدول الزمني الذي أقرته اللجنة المشتركة، والذي وافق الطرفان في الصراع الأنغولي بموجبه على تنفيذ المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا قبل نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، فإن وفدي يرى أنه لا بد من حث الحكومة ويونيتا على احترام التزاماتهما وتوجيه دعمهما الصادق والحاسم في هذا الاتجاه.

إن النجاح في تنفيذ بروتوكول لوساكا شيء، ولكن توطيد المكاسب التي تحققت والإبقاء عليها شيء آخر. فهذه مهام رئيسية تقتضي، في رأيي، وجود البعثة ومشاركتها المستمرين. ولهذا السبب، لا يكتفي وفدي بتأييد تمديد ولاية البعثة إلى نهاية شهر نيسان/أبريل بل أيضا إلى ما بعد نهاية عام ١٩٩٨، إذا لزم الأمر من أجل توطيد عملية السلام.

وتقوم البعثة، في سياق تنفيذ بروتوكول لوساكا، بالوظيفة الهامة لطمأنة السكان المدنيين وتمهيد السبيل صوب المصالحة الوطنية والتعايش السلمي. ولهذا سيكون تعزيز عنصر الشرطة المدنية خطوة ضرورية. فالشرطة المدنية توفر الانتقال من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية ومن حفظ السلام إلى بناء السلام.

إن العهد الأمني الذي ينبغي قيامه بين الشعب الأنغولي وحكومته قد يبقى هشا لمدة طويلة نتيجة للحرب التي طال أمدها في أنغولا. ولذلك، من الأهمية الحيوية تقديم المساعدة لتشجيع ثقافة السلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهكذا، تضطلع البعثة، بكل عناصرها، بدور حيوي في الوضع الأنغولي: فالقوة العسكرية ستواصل إنفاذ وقف إطلاق النار بينما توفر الشرطة المدنية المراقبة والتدريب للشرطة الوطنية الأنغولية من أجل أن تتعمق في النهاية جذور المبادئ الديمقراطية في البلاد.

إن إقامة هيكل دائم وقائم بذاته للأمن والشرطة في أنغولا، على أساس ثقة المواطنين، يحتاج إلى تعاون لا يفتر من جانب السلطات المحلية، لأن الحرب يمكن وقفها بالقوة من جانب القوات الدولية، ولكن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تتأتى إلا من قلب الشعب وعقله. لذلك فإننا نرحب بالعمل المدهش الذي يضطلع به عنصر شبكة الإعلام الشعبي للبعثة في مجال التوعية الشعبية.

ويرى وفدي أن الوجود المستمر للبعثة في أنغولا لا ينبغي تحديده بحدود زمنية، بل ينبغي أن يقاس بالأثر الذي يحدثه في تنفيذ أحكام عملية لوساكا للسلام. وهذا الوجود، من وجهة نظرنا، يمكن أن يضمن التركيز على المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي هي بأمس الحاجة إلى الاهتمام في أنغولا. وهذا الوجود ليس ضروريا لإنجاز المهام المناطة بالبعثة فحسب، بل أيضا لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات في المستقبل.

وفي ضوء ما تقدم، يؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا وسيصوت تأييدا له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى أعضاء المجلس السابقين والحاليين.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونحن متأكدون أن أعمال المجلس ستتوج بأحسن النتائج بفضل حكمتكم ونشاطكم.

يود وفد بلادي تقديم الشكر إلى الأمين العام وإلى ممثله الخاص وإلى جميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، على الجهود التي يبذلونها لاستتباب الأمن والاستقرار في تلك البلاد. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدول المراقبة الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال، وإلى كافة الدول الأعضاء، على الدعم المتواصل لعملية السلام في أنغولا.

إن الوضع في أنغولا في حاجة ملحة إلى دعم قوي والتزام من قبل طرفي النزاع للوصول إلى المصالحة التي طال انتظارها، وإنهاء الصراع الذي طال أمده، لكي لا يبقى قطار عملية السلام يراوح في محله دون الوصول الى النهاية المرجوة. ونتيجة للوضع الراهن في أنغولا بات وجود الأمم المتحدة مرهونا بإيجاد خاتمة مرضية وإيجابية لهذا الوضع المأساوي.

وتطبيع الحياة في أنغولا ضروري وملح أيضا نظرا للاعتبارات الإنسانية الناتجة عن الصعوبات المعيشية التي يعاني منها الشعب الأنغولي نتيجة للصراع. وما لم ينته هذا الصراع فمن الصعب إعادة توطين المشردين وتوفير الخدمات الضرورية الدنيا لهم على الرغم من الجهود التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في الوقت الحاضر.

لذا سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي أمامنا لإيمانه بدعم الأمن والاستقرار هناك. وإن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا مشروط بالالتزام الحقيقي لكلا الطرفين باحترام اتفاقاتهما والتعجيل بتنفيذ عملية السلام، وذلك باحترام الجدول الزمني الذي أقرته اللجنة المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد إسونغيه (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفدي يهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الماهرة التي تترأسون بها أعمال مجلس الأمن. ولا شك في أن عملنا سيتوج بالنجاح في ظل رئاستكم. وأهنئ أيضا سلفكم على الحيوية التي أدار بها أيضا أعمال المجلس. وأتقدم بتحياتي أيضا إلى باقي أعضاء المجلس.

يغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تأييده التام لمشروع القرار الذي يوشك المجلس على البت فيه. وفي رأينا أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بعثة حيوية ويجب بالتالي تزويدها بكل الوسائل اللازمة لاستكمال مهمتها. ونحن نعتقد أن من الضروري تعزيز قدرة البعثة من الناحيتين العسكرية والإدارية.

ويسرنا أن نلاحظ أن عددا من فقرات مشروع القرار تطالب حكومة أنغولا، ويونيتا بوجه خاص، بالتعاون الكامل في ضمان نجاح البعثة، وذلك، في جملة أمور، عن طريق اتخاذ كل ما يلزم من الخطوات للتقيد بالجدول الزمني الذي اتفقا عليه. ونرى أيضا أن الاجتماع الذي طال انتظاره، في الأراضي الأنغولية، بين الزعيمين الرئيسيين سيمثل خطوة كبيرة نحو الأمام في التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع. ولهذا نؤيد التوصية بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر.

ويسرنا أن نلاحظ أن مشروع القرار يبرز الحاجة إلى استمرار البرامج من أجل تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، لأنه إذا لم تستكمل هذه البرامج فإن السلم سيظل هشا.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشكر الأمين العام على تقريره وأن أعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد اليون بلوندين بيي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى باقي أعضاء المجلس.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، تشارك الولايات المتحدة الأمريكية سائر أعضاء مجلس الأمن في الترحيب باتفاق حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على جدول زمني لاستكمال المهام المتبقية لبروتوكول لوساكا بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨. وهذا الاتفاق، مع اجتماع القمة المقبل بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا في شباط/فبراير، يعد التزاما متجددا من جانب الحكومة الأنغولية ويونيتا بإنهاء نزاع استمر عقودا وببدء عمل المصالحة الوطنية وإعادة البناء. إن الوفاء بعملية السلام يبدو في الأفق الآن.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام، السيد اليون بلوندين بيي لتفانيه لقضية السلام في أنغولا. وأتمنى له شفاء عاجلا واتطلع إلى عودته إلى لواندا. وأود أيضا أن أثني على السيد صدري لإسهاماته منذ تعيينه نائبا للممثل الخاص.

إن الولايات المتحدة تحث حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على الامتثال الدقيق للجدول الزمني لاستكمال المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا، وانطلاقا من روح المصالحة الوطنية، على ممارسة ضبط النفس وحماية حقوق جميع المواطنين الأنغوليين عندما يبدأ تنفيذ عملية السلام. وكما ذكرنا في وقت اعتماد القرار ١١٣٥ (١٩٩٧)، إذا تحرك اتحاد يونيتا بسرعة لاستكمال المهام المتبقية في عملية السلام، فستكون الولايات المتحدة مستعدة لإعادة النظر في الحاجة إلى الجزاءات. إن العبء يقع على اتحاد يونيتا.

وسيكون بوسع اتحاد يونيتا والحكومة الأنغولية أن يعتمدا على تأييد المجتمع الدولي المستمر خلال هذه المرحلة النهائية الحرجة من عملية السلام. واليوم، ستشارك الولايات المتحدة سائر أعضاء المجلس في التصويت تأييدا لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر، بما في ذلك الاحتفاظ بعدد من الأفراد العسكريين يبلغ ٠٤٥ ١ فردا. إننا نؤمن بأن البعثة ستساعد على تعزيز مناخ من الأمن مناسب لتنفيذ المهام المتبقية من عملية السلام.

ومع الاستكمال المتوقع للمهام المتبقية من بروتوكول لوساكا بنهاية شباط/فبراير، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستعرض انخراطه في أنغولا ومساعدته لها. ومشروع القرار هذا يوفر المرونة التي يحتاج إليها بالطلب من الأمين العام تقديم تقرير منتصف المدة في شهر آذار/ مارس. وفي ذلك الوقت، سيتمكن المجلس من استعراض التقدم في عملية السلام والنظر فيما إذا كان يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة في إطار مرحلة ما بعد انتهاء ولاية البعثة، والنظر أيضا في كيفية تحقيق ذلك.

هناك موضوع ذو صلة هو الوجود المستمر لقوات الحكومة الأنغولية في الكونغو - برازافيل. ونحن نحث حكومة أنغولا مرة أخرى على سحب قواتها بشكل عاجل.

والولايات المتحدة تتطلع الى اليوم الذي يمكن فيه سحب آخر القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة من أنغولا، ويمكن للبعثة أن تكون بعثة مراقبة غير مسلحة على النحو الذي كان يراد لها أن تكون عليه أصلا. غير أننا ندرك أنه قد تظل هناك حتى في ذلك الوقت مشاكل أمنية. ولهذا السبب، يطلب مشروع القرار هذا من حكومة أنغولا أن تتخذ خطوات لتحمل المهام الأمنية التي توفرها الآن قوات البعثة لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المعونة الإنسانية. والولايات المتحدة تعتقد أن شرطة وقوات أنغولا المسلحة الموحدة ينبغي أن تحمي موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين عند خروج البعثة من أنغولا.

والولايات المتحدة تؤيد نداء الأمين العام إلى حكومة أنغولا واتحاد يونيتا، باعتبارهم موقعين على بروتوكول لوساكا، للنظر في الطرق التي يمكنهما بها توفير دعم مالي وعيني إلى البعثة، وبخاصة عندما يتحقق الوفاء بعملية السلام.

بالإضافة إلى هذا، ندعو الدول إلى الاستجابة لنداء الوكالات الموحد من أجل أنغولا لعام ١٩٩٨. والولايات المتحدة تشعر بقلق خاص لأن الألغام الأرضية التي أزيلت من التراب الأنغولي لم تبلغ سوى ٠٠٠ ١٠ لغم من أصل ما يقدر بـ ٦ إلى ٨ ملايين لغم. والولايات المتحدة تطلب من جميع البلدان أن تشارك في جهودنا لتسريع خطى إزالة الألغام في أنغولا وعلى مستوى عالمي حتى يمكن إزالة جميع الألغام الأرضية التي تهدد المدنيين بحلول عام ٢٠١٠.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على موظفي البعثة - الذين سحبوا بعد أداء مهمة ناجحة، والذين لا يزالون باقين في البلد - لإسهامهم في ضمان سلام دائم لأنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

بتلك الصفة، أضم صوتي تماما للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة. إلا أنني أرى أن من المفيد أن أؤكد بإيجاز وبشكل علني تأييد فرنسا لمشروع القرار قيد البحث.

لقد شهدت الحالة في أنغولا بعض التطورات الإيجابية، وبخاصة التوقيع على اتفاق يوم ٩ كانون الثاني/ يناير بشأن جدول زمني لاستكمال مهام بروتوكول لوساكا. ونحن لا يسعنا إلا أن نشجع حكومة أنغولا واتحاد يونيتا

على تحقيق الأهداف الموضوعة في الجدول الزمني. ونأمل بشكل خاص أن يعقد الاجتماع المخطط له بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي.

وعلى أساس الملاحظات والتوصيات التي من المقرر أن يقدمها إلينا الأمين العام في أوائل آذار/مارس، سينظر مجلس الأمن، إذا تطلب الأمر، في كيفية إعادة هيكلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وفي كيفية ملاءمتها مع الظروف. ولكن في المرحلة الراهنة، سيسهم تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، كما يقترح الأمين العام، في تعزيز الاتجاه الإيجابي. ولهذا ستنضم فرنسا إلى سائر الأعضاء الذين سيصوتون تأييدا لمشروع القرار.

أستأنف مهمتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/62.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٩ (١٩٩٨).

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا أنهى مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجسة الساعة ١٧/٤٠.